

## ماتلحن فيه العامة في التنزيل

الحمد لله رب العالمين، وصلواته على نبيه محمد وآله أجمعين.  
هذه حروف من التنزيل الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تلحن فيها<sup>(١)</sup> العامة. وقد كثر شغفهم بذلك. ولا تكاد تجدها<sup>(٢)</sup> منصوباً عليها في كتبهم. فجمعنا ذلك لتقف عليه، والله المستعان.  
[١] فمن ذلك [قوله تعالى في]<sup>(٣)</sup> سورة البقرة [٢: ٤]: ﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ بتة، وهو إجماع بين الأمة لأنه من أيقن يوقن، والواو بدل من الياء<sup>(٤)</sup>، فلا مجال للهمزة هنا<sup>(٥)</sup>.

فأما قوله: ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [٣: ٢] و ﴿يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ [٤: ٢]، ﴿وما هم بمؤمنين﴾ [٨: ٢] = فقراء الأمصار على همزة ساكنة بعد الياء والميم، على زنة يُعْمِنُونَ<sup>(٦)</sup> ومُعْمِنِينَ، سوى أبي عمرو<sup>(٧)</sup> فإنه كان يبدل من الهمزة<sup>(٨)</sup> واواً، فيقرأ «يؤمنون» و «مؤمنين».

وهكذا «الذئب»<sup>(٩)</sup> و «البئر»<sup>(١٠)</sup>، كلهم سوى أبي عمرو<sup>(١١)</sup> على همزة ساكنة محققة، وأبو عمرو يبدل من الهمزة ياء، فيقرأ «الذئب» و «البير».

وأما ماتسمعه من العامة من الجمع بين واو ساكنة وهمزة ساكنة في «يؤمنون»، وبين ياء ساكنة [وياء مفتوحة]<sup>(١٢)</sup> في «شيئة»<sup>(١٣)</sup> و «غاشية»<sup>(١٤)</sup>. = فخلاف التنزيل ولسان العرب. ألا ترى أنه ليس في كلامهم جمع بين المسألتين<sup>(١٥)</sup>؟ وهو أشهر من أن أدل عليه وأطيل الكلام فيه<sup>(١٦)</sup>.

[٢] ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي وَلَا تَمَنَّوْا﴾

[سورة البقرة ٢: ١٥٠].

إثبات الياء (١٧) في ﴿اخشوني﴾ إجماعٌ هنا، ولا يجوز حذفها بتة هنا (١٨). فأما قوله: ﴿فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنَ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ﴾ [سورة المائدة ٥: ٣] فإن إثبات الياء هنا ليس من السبعة، وإنما هو مروى عن يعقوب (١٩). وكذلك قوله: ﴿وَاخْشَوْنَ (٢٠) وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي﴾ [سورة المائدة ٥: ٤٤] إثبات الياء هنا مروى عن أبي عمرو (٢١)، وكلهم على حذفها.

وأما قوله: ﴿مَنْ يَهْدِ (٢٢) اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي وَمَنْ يُضِلِّ﴾ في سورة الأعراف [١٧٨: ٧] فإثبات الياء فيه إجماع (٢٣)، لا يجوز حذفها (٢٤) بتة.

وكذلك ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنْ اتَّبَعَنِي﴾ [سورة يوسف ١٢: ١٠٨] لا يجوز حذف الياء بتة من قوله: ﴿وَمَنْ اتَّبَعَنِي﴾ (٢٥).

﴿فَلَا تَسْأَلْنِي عَنْ شَيْءٍ﴾ [سورة الكهف ١٨: ٧٠] لا يجوز حذف الياء هنا بتة، وهو إجماع بين الأمة (٢٦).

فأما قوله: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي﴾ (٢٧) في بني إسرائيل (٢٨) [= الإسراء ١٧: ٩٧] والكهف [١٧: ١٨] فإثبات الياء وحذفها جائزان (٢٩).

[٣] ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا﴾ [سورة البقرة ٢: ٢٣١] إسكان الميم إجماع بين الأمة (٣٠). ولا يجوز فتح الميم والتشديد في سورة [البقرة] (٣١).

فأما قوله: ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ﴾ [سورة الأعراف ٧: ١٧٠] فالتثقيب والتخفيف جائزان. وكلهم على التثقيب سوى أبي بكر عن عاصم فإنه خفف (٣٢).

وأما قوله: ﴿وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ﴾ [سورة الممتحنة ٦٠: ١٠]

فكلُّهم على التخفيف إلا أبا عمرو<sup>(٣٣)</sup> فإنه ثقل.

[٤] ومن ذلك قوله: ﴿رِثَاءَ النَّاسِ﴾ في جميع التنزيل بالهمزة [سورة البقرة

٢: ٢٦٤، والنساء ٤: ٣٨، والأنفال ٨: ٤٧].

وكذلك ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ﴾ [سورة البقرة ٢: ٢٢٥، والمائدة ٥: ٨٩]، ﴿رَبَّنَا

لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ [سورة البقرة ٢: ٢٨٦] مهموزٌ كله إلا ماروي عن ورش عن

نافع<sup>(٣٤)</sup> أنه لا يهمز .

وكذلك ﴿يُؤَدِّهِ﴾ [سورة آل عمران ٣: ٧٥] ﴿فَلْيُؤَدِّ﴾<sup>(٣٥)</sup> [سورة البقرة ٢:

٢٨٣] بالهمز إجماعٌ إلا في رواية ورش<sup>(٣٦)</sup>.

وكذلك ﴿تَسْؤُكُمْ﴾ [سورة المائدة ٥: ١٠١] و ﴿تَسْؤُهُمْ﴾ [سورة آل عمران

٣: ١٢٠ والتوبة ٩: ٥٠] بالهمز إجماعٌ إلا ماروي عن ورش<sup>(٣٧)</sup> من ترك الهمز.

[٥] ومن ذلك قوله: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ﴾ [سورة البقرة ٢: ٢٩] وقوله

﴿فَهُوَ﴾ [سورة البقرة ٢: ١٨٤]<sup>(٣٨)</sup> كلُّهم على ضمِّ الهاء من غير إشباع إلا أبا

عمرو<sup>(٣٩)</sup> فإنه كان يُسكِّنُ الهاءَ ويقرأ ﴿وهو﴾ ﴿فهو﴾ .

وقد بلغ من أمرهم أنهم زعموا<sup>(٤٠)</sup> أن قوله «وهو» على زنة عَضُدْ،

[و<sup>(٤١)</sup> «وهي» على زنة فَخِذْ. ويُسمَعُ العامة يشبعون<sup>(٤٢)</sup> هذه الضمة

والكسرة<sup>(٤٢)</sup>. وليس هذا في كلامهم .

[٦] ومن ذلك في سورة آل عمران [٣: ١٥]: ﴿لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ

جَنَّاتٌ تَجْرِي﴾ ضمُّ التاء إجماعٌ في ﴿جَنَاتٍ﴾ إلا ماروي عن يعقوب<sup>(٤٣)</sup>

﴿جَنَاتٍ﴾ بالكسر، على أن يكون بدلاً<sup>(٤٤)</sup> من قوله: ﴿بِخَيْرٍ مِّنْ ذَلِكُمْ﴾

[سورة آل عمران ٣: ١٥].

فأما قوله في سورة الأنعام [٦: ٩٩]: ﴿وَمِنَ النَّخْلِ مِمَّنْ طَلَعِهَا

قِنَوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ﴾ بكسر التاء إجماعٌ هنا، إلا ماروي عن الأعمش

٢٥٢ والطاردي والأعشى من ضم التاء<sup>(٤٥)</sup>، وهو ضعيف، لأنهم رفعوه/ على الجوار، ولا يصح في المعنى لأن جنات من أعناب لاتكون من النخل، ورفعها يقتضي ذلك<sup>(٤٦)</sup>. فهو منصوب محمول على أنشأ<sup>(٤٧)</sup> أي وأنشأ جنات من أعناب والزيتون والرمان<sup>(٤٨)</sup>. ولو جاز رفع جنات جاز رفع الزيتون والرمان، وهما لايرفعا<sup>(٤٩)</sup>.

ويسمع العامة يقرؤون: قنوان دانية وجنات من أعناب، وهو كما أعلمتك.

وأما قوله: ﴿وفي الأرضِ قطعٌ متجاوراتٌ وِجَنَاتٌ مِّنْ أَعْنَابٍ﴾ [سورة الرعد ١٣: ٤] فالرفع لاغير بالعطف على ﴿قطع﴾<sup>(٥٠)</sup>، وغيره لحن.

[٧] ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿ولهم<sup>(٥١)</sup> عذاب أليم. ولا يحسبن الذين كفروا﴾ [سورة آل عمران ٣: ١٧٧-١٧٨] إذا قرأتها بالتاء وجب فتح السين<sup>(٥٢)</sup> لاغير، لأن التاء قراءة حمزة، وهو لايرى كسر السين. فكسر السين مع التاء خارج عن السبعة<sup>(٥٣)</sup>، وإنما هي قراءة أبي بحريرة الحمصي<sup>(٥٤)</sup>. ومثله ما بعده: ﴿ولا يحسبن الذين ييخلون﴾ [سورة آل عمران ٣: ١٨٠] التاء مع فتح السين لاغير. وأما الياء فيجوز معه كسر السين وفتحها.

[٨] ومن ذلك قوله عز وجل في سورة النساء<sup>(٥٥)</sup> [٤: ١٦٣] ﴿وأتينا داودَ زبوراً﴾ ضم الواو ضمة مشبعة إجماع، وهمزها<sup>(٥٦)</sup> لحن لايجوز بته في جميع التنزيل<sup>(٥٧)</sup>.

[٩] ومن ذلك قوله في المائدة [٥: ١٠٥]: ﴿يأيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم﴾<sup>(٥٨)</sup> بنصب السين هو الإجماع، لايجوز غيره<sup>(٥٩)</sup>، على الإغراء، كأنه قال: احفظوا أنفسكم. كما روي عن عمر<sup>(٦٠)</sup> رضي الله عنه وهو على المنبر، وقد بعث سرية إلى أهل فارس وأمر عليهم أبا زنيم سارية بن زنيم

الدُّئليُّ<sup>(٦١)</sup> من بني بكر، فقال: ياسارية، الجبلَ الجبلَ. وهو على الإغراء أي احذر الجبل. وكان سارية<sup>(٦٢)</sup> شاعراً مخضرمًا، مدح النبي صلى الله عليه وآله في قصيدة، منها قوله<sup>(٦٣)</sup>:

فَمَا حَمَلَتْ مِنْ نَاقَةٍ فَوْقَ رَحْلِهَا      أَبْرًا وَأَوْفَى ذِمَّةً مِنْ مُحَمَّدٍ

وهو أصدق بيت قالته العرب. وقيل: اسم أبي زنيم أنس بن زنيم، وقيل: أسود بن زنيم<sup>(٦٤)</sup>. وطال ما عرفت حالي<sup>(٦٥)</sup> من أني أخلط شيئاً بشيء لمقصود هناك.

[١٠] ومن ذلك قوله في سورة الأعراف [١٠: ٧] والحجر [٢٠: ١٥]:  
﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ﴾ بالياء في الموضعين دون الهمز إلا ما شذ عن نافع<sup>(٦٦)</sup> من همزها.

[١١] ومن ذلك قوله عز وجل في سورة التوبة [٩: ٣٧]: ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ يُضَلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ القراءة ﴿يُضَلُّ﴾ أو ﴿يُضِلُّ﴾ هما قراءة أهل الأمصار<sup>(٦٧)</sup>. ويسمع<sup>(٦٨)</sup> العامة يقرؤون ﴿يُضِلُّ﴾ به الذين كفروا ﴿بضم الياء وكسر الضاد، وهي قراءة يعقوب<sup>(٦٩)</sup> خارج عن السبعة<sup>(٧٠)</sup>﴾.

فأما قوله: ﴿إِنْ تَحَرَّصَ عَلَى هُدَاهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ يُضِلُّ﴾ [سورة النحل ١٦: ٣٧] فالقراءة ضم الياء وكسر الضاد لا غير.

فأما قوله في سورة ص [٣٨: ٢٦]: ﴿وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ﴾ = فالقراءة فتح الياء وكسر الضاد، إلا ما روي عن ابن محيصن<sup>(٧١)</sup> ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ﴾ بضم الياء وكسر الضاد، وهو خارج السبعة والعشرة جميعاً.

[١٢] ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ



وَرَسُوْلُهُ فَاِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ ﴿ [سورة التوبة ٩: ٦٣] فالقراءة فتح الهمزة، إلا ماروي عن المفضل (٧٢) من كسر الهمزة. وترى العامة يكسرون.

فأما قوله في سورة الجن [٧٢: ٢٣]: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُوْلَهُ فَاِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ = فالكسر لاغير .

وأما قوله: ﴿وَاعْلَمُوا اَنْمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَاِنَّ لِلَّهِ﴾ [سورة الأنفال ٨: ٤١] فالفتح لاغير .

وأما قوله: ﴿ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَاَصْلَحَ فَاِنَّهُ غَفُوْرٌ رَحِيْمٌ﴾ [سورة الأنعام ٦: ٥٤] بالكسر والفتح في السبعة جائزان (٧٣).

[١٣] ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيْمِ﴾ [سورة التوبة ٩: ١٢٩] بكسر الميم إجماع عن السبعة، إلا ماروي عن ابن محيصة (٧٤) من أنه رفع الميم.

[١٤] ومن ذلك قوله عز وجل في سورة الفرقان: ﴿لَوْلَا اُنزِلَ اِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُوْنُ مَعَهُ نَذِيْرًا. اَوْ يُلْقَى اِلَيْهِ كَنْزٌ اَوْ تَكُوْنُ لَهُ جَنَّةٌ﴾ [سورة الفرقان ٢٥: ٧-٨] فتح النون في الأول إجماع (٧٥)، وضمها في الثاني إجماع لايجوز غيره؛ لأن التقدير في الثاني: أو لولا تكون (٧٦) له جنة، فهو معطوف/ على قوله ﴿يلقى﴾ .

ص ٢٥٣

وكذا قوله: ﴿قَالَ نَكُرُوْا لَهَا عَرْشَهَا نَنْظُرْ اَتَهْتَدِيْ اَمْ تَكُوْنُ﴾ [سورة النمل ٢٧: ٤١] ضم النون إجماع لاغير (٧٧).

[١٥] ومن ذلك قوله في الشعراء [٢٦: ٣٧]: ﴿يَا تُوَكُّ بِكُلِّ سَحَابٍ﴾ إجماع (٧٨) بخلاف ما في الأعراف (٧٩) [٧: ١١٢].

[١٦] ومن ذلك قوله: ﴿فَتِلْكَ بُيُوْتُهُمْ خَاوِيَةٌ﴾ [سورة النمل ٢٧: ٥٢] فتح التاء إجماع (٨٠)، نصب على الحال.

[١٧] ومن ذلك في سورة فاطر [٣٥: ١٨]: ﴿وَإِنْ تَدْعُ مُثَقَلَةٌ اِلَى

حَمَلَهَا ﴿ كسر الحاء إجماع<sup>(٨١)</sup>، وفتحها<sup>(٨٢)</sup> لا يجوز في القراءة بتة.

[١٨] ومن ذلك قوله: ﴿وَالذَّارِيَاتِ﴾ [سورة الذاريات ٥١: ١] ﴿فَالجَارِيَاتِ يُسْرًا﴾ [سورة الذاريات ٥١: ٣] ﴿وَالعَادِيَاتِ ضَبْحًا﴾. فالموريات قَدْحًا<sup>(٨٣)</sup> [سورة العاديات ١٠٠: ١-٢]، و ﴿الغَاشِيَةِ﴾ [سورة الغاشية ٨٨: ١]، ﴿وَالثَّيْبَةِ﴾ [سورة البقرة ٢: ٧١] كل ياء مفتوحة مكسورٍ ما قبلها فالكسرة<sup>(٨٤)</sup> مختلصة غير مشبعة. ف «ثيبة» كصِلَّةٍ وَزِنَةٍ، و «الذاريات» مثل ضاربات، وإشباع الكسرة لحن لا يجوز بتة<sup>(٨٥)</sup>.

[١٩] ومن ذلك قوله في سورة يوسف [١٢: ١١]: ﴿مَالِكٌ لَا تَأْمَنَّا﴾<sup>(٨٦)</sup> بإشمام الضم في النون إجماع<sup>(٨٧)</sup>، إلا ماروي عن الحلواني من ترك الإشمام وهو خارج السبعة<sup>(٨٨)</sup>.

[٢٠] ومن ذلك قوله: ﴿فَالْمُلْقِيَاتِ ذِكْرًا﴾. عُدْرًا<sup>(٨٩)</sup> [سورة المرسلات ٧٧: ٦-٧] إسكان الذال هو الإجماع في السبعة<sup>(٩٠)</sup>، إلا ماروي عن بعضهم عن عاصم<sup>(٩٠)</sup> من ضم الذال. فأما ﴿نُذْرًا﴾<sup>(٩١)</sup> فالإسكان والضم حسنان في السبعة<sup>(٩٢)</sup>.

[٢١] ومن ذلك الكسرة في ﴿بِهِ﴾ [سورة البقرة ٢: ٢٢]<sup>(٩٣)</sup> و ﴿يُؤَدِّهِ﴾ [سورة آل عمران ٣: ٧٥] و ﴿نُوَلِّهِ﴾ [سورة النساء ٤: ١١٥] و ﴿وَنُصِّلِهِ﴾ [سورة النساء ٤: ١١٥] تختلس<sup>(٩٤)</sup> اختلاسا ولا تشبع بتة. ألا ترى من أسكن<sup>(٩٥)</sup> الهاء فيقرأ ﴿يُؤَدِّهِ﴾ و ﴿نُوَلِّهِ﴾ و ﴿نُصِّلِهِ﴾ ولا يشبع الكسرة؟.

فما باللك إذا قرأت بقراءة من أشبع الهاء<sup>(٩٦)</sup> تشبع ما قبلها؟.

[٢٢] ومن ذلك قوله: ﴿إِنْ تَمَسَّكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ﴾ [سورة آل عمران ٣: ١٢٠] وقوله: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ﴾ [سورة المائدة ٥: ١٠١] ونظائره في التنزيل بالهمز إجماع<sup>(٩٧)</sup>، إلا ماروي عن أبي جعفر وغيره بالواو، وليس في السبعة<sup>(٩٧)</sup>.

[٢٣] ومن ذلك قوله في يونس [١٠: ٥١، ٩١] ﴿الآن﴾ في موضعين بهمزة ممدودة إجماعاً. وحذف همزة الاستفهام خطأ لا يقرأ به أحد (٩٨).

### فصل في الياء والتاء

[٢٤] من ذلك في سورة الأنفال [٨: ٣٩]: ﴿فإن انتهوا فإن الله بما يعملون بصير﴾ بالياء إجماعاً إلا يعقوب في رواية رويس (٩٩).

[٢٥] ومن ذلك قوله في سورة هود [١١: ١١١-١١٢]: ﴿إنه بما يعملون خبير. فاستقم﴾ بالياء إجماعاً. وكذلك ﴿ولا تطغوا إنه بما تعملون بصير﴾ [سورة هود ١١: ١١٢] بالتاء.

[٢٦] ومن ذلك قوله في سورة الرعد [١٣: ١٤]: ﴿والذين يدعون من دونه لا يستجيبون﴾ بالياء إجماعاً.

[٢٧] ومن ذلك في سورة النحل [١٦: ١٩-٢٠]: ﴿والله يعلم ما تُسرون وما تُعلنون. والذين﴾ بالتاء إجماعاً إلا في رواية الخزاز عن حفص (١٠٠). فأما قوله: ﴿لا جرم أن الله يعلم ما يُسرون وما يُعلنون﴾ [سورة النحل ١٦: ٢٣] فالياء مجموع عليه. فأما قوله في سورة التغابن [٦٤: ٤-٥]: ﴿ويعلم ما تُسرون وما تُعلنون. والله﴾ فبالتاء إجماعاً إلا المفضل (١٠١)، وليس بشيء لأن قبله ﴿وصوركم﴾ [سورة التغابن ٦٤: ٣]؛ إلا أن تحمله على قوله: ﴿وجرين بهم﴾ [سورة يونس ١٠: ٢٢] بعد قوله: ﴿كنتم﴾ (١٠٢) [سورة يونس ١٠: ٢٢].

[٢٨] وأما قوله: ﴿أو نتوفينك فإلينا يرجعون﴾ في حم المؤمن [= غافر ٧٧: ٤٠] فبالياء إجماعاً بخلاف ما في الزمر [٣٩: ٤٤-٤٥]: ﴿ثم إليه ترجعون. وإذا﴾ فإنه بالتاء إجماعاً. والتي في الزخرف [٤٣: ٨٥]: ﴿وعنده



عِلْمُ السَّاعَةِ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿ فَالتَّاءُ وَالْيَاءُ فِي السَّبْعَةِ (١٠٣).

\* \* \*

[٢٩] ومن ذلك قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ [سورة الذاريات ٥١: ٥٨] برفع النون إجماعاً، إلا مارواه الأعمش وابن وثاب (١٠٤) من خفض النون، وهو رديء (١٠٥).

[٣٠] [ومن ذلك قوله] (١٠٦): ﴿فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ﴾ (١٠٧) [الأنبياء ٢١: ٣٧] بكسر النون إجماعاً، وإثبات الياء عن يعقوب (١٠٨).

فهذه ما حضرنا الآن من لحن العامة في التنزيل، فخذها عن ممارسة وامتحان بهم. وكلما ازددت إحساناً إليك (١٠٩) ازددت طغياناً عليّ؛ فأنا لأترك مقتضى قوله (١١٠):

مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ لَمْ يَعْدَمْ جَوَازِيَهُ لَا يَذْهَبُ الْعُرْفُ بَيْنَ اللَّهِ وَالنَّاسِ

وأنت لا تترك مقتضى قوله (١١١):

جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغُرَبَانِ (١١٢) مِنْ كِبَرٍ وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَارٌ

وإن شئت بينت لك حال سِنِمَارٍ، ولا بد من تعيينه لأن سيويته ذكره ص ٢٥٤

في الأبنية، فقال (١١٣): «ومن ذلك زمكاء وزمجاء لطائر يعني ما ألحق ألفي التأنيث، قال: ويدلُّك على أنه ليس ملحقاً بسِنِمَارٍ أنك لا تصرف يعني زمكاء ولو كان ملحقاً لكان مصروفاً.

فاعلم أن سِنِمَاراً (١١٤) كان رجلاً فارسياً بنى الخورنق للنعمان بن امرئ القيس اللخمي البديء (١١٥). فلما فرغ من بنائه وأتقن وأحسن وأجاد قال: لو علمت أنكم توفونني أجرتي بنيت لكم بناء تدور معه الشمس (١١٦). فقال له النعمان: أو تقدر على ذلك؟ فقال: نعم. فأمر به فرمي عن رأس الجوسق.

وقيل (١١٧): سِنِمَارٌ هُوَ الَّذِي بَنَى (سُنَيْفَا) (١١٨) وَمَارِداً بَيْمَاءَ (١١٩) فَقَتَلَهُ

عادياء اليهودي. وقيل: هو الذي بنى حصن الفارسية فقتل. ويزعم (ابن أوس) (١٢٠) أنه بنى أطمأ وحصوناً هناك، فقتل. فضربت العرب المثل (١٢١) به حيث أحسن وجوزي الشر، فقال فيه سليط بن سعد (١٢٢):

جزى بنوه أبا الغربان (١١٢) عن كبر وحسن فعلٍ كما يجرى سِنِمَارُ  
فمَثَلِي مَثَلُ سِنِمَارٍ فِي الْإِحْسَانِ وَمَثَلُكَ مَثَلُ عَادِيَاءِ الْيَهُودِيِّ فِي الشَّرِّ  
وَالطَّغْيَانِ، فَلَا زِلْنَا هَكَذَا، وَلَا زِلْتَ كَذَا .

تمَّ المختصر بعون الله وتوفيقه وصلى الله على محمد وآله أجمعين

## الحواشي

- (١) في الأصل: فيه، والصواب ما أثبت.
- (٢) في الأصل: تجد، والصواب ما أثبت.
- (٣) زيادة يقتضيها السياق، انظر ما يأتي في المتن من مسائل.
- (٤) وأصله أيقن يؤقن، فحذفت الهمزة كما تحذف في مثله مما كان مضارعاً لـ «أفعل»، فصار يُيقن، فوجب قلب الياء واواً لوقوعها ساكنة بعد ضم، فصار يُوقن.
- (٥) هو كما قال. على أن همز «يؤقنون» قراءة عزيت إلى أبي حية النميري في شواذ ابن خالويه ٢٠ (وفيه: أبو حيوة النميري)، والكشاف ١/١٣٨، والبحر ١/٤٢. وهي بلا نسبة في إعراب القراءات الشواذ ١١١/١ للعكبري، والدر المصون ١/١٠١. وكان أبو حية فيما رواه أبو علي عن ابن السراج عن المبرد عن المازني عن الأخفش «يهمز كل واو ساكنة قبلها ضمة» انظر الحجة ١/٢٣٩ و ٦٩/٦ وعنه في المخصص ١/١٥٧، وشرح أبيات المغني ٨/٧٧. وهمزُ هذا الحرف وما كان من بابه مثل سُوِّقَ والمُؤَقَّدِينِ ومُؤَسَّى بَعِيدٌ عند العكبري، وأدخله ابن جنبي في باب شواذ الهمز في الخصائص ٣/١٤٦، ١٤٩، والمؤلف وحده فيما أعلم عدّه لحناً. وليس ذلك مما يكون في الضرورة خلافاً لما ذكره أبو حيان، فهمز الواو الساكنة وتركه في الشعر سيان.

قال أبو علي في توجيه قراءة من قرأ ﴿بِالسُّوقِ﴾ [سورة ص ٣٨: ٣٣]:

«وأما الهمز في السُّوقِ فغيره أحسن وأكثر. وللهمز فيه وجه في القياس والسماع. فأما السماع فإن أبا عثمان زعم أن أبا الحسن كان يقول: إن أبا حية يهمز الواو التي قبلها ضمة . . . . فأما وجه القياس فإن هذه الهمزة لما لم يكن بينها وبين الضمة حاجز صارت كأنها عليها، فهمزها كما يهمزها إذا تحركت بالضم . . . .» اهـ. وقال أبو الفتح في سر الصناعة ١/٨٠:

«فمن يهز الهمز في الواو في نحو ﴿أُقْتَتِ﴾ [سنورة المرسلات ٧٧: ١١] وأجوه وأُعِدَّ لانضمامها كذلك جاز همز الواو في المؤقدين ومؤسى، على ما قدمنا من أن الساكن إذا جاور المتحرك صارت حرته كأنها فيه . . . .» اهـ.

وبهذا التوجيه وجه همز يؤقنون ومؤسى ونحوهما، انظر المصادر السالفة. وانفرد العكبري في توجيه قراءة أبي حية «يؤقنون» بذكره وجهاً ثانياً لها، وهو «أنه نبه بالهمز على أن الفعل الماضي منه في أوله همزة وهو أيقن» اهـ وهو وجه كما تراه.

فإن صحَّ أن همز الواو الساكنة المضموم ما قبلها لغةً = كان همزاً شاذاً لا يقاس عليه، ولم يجز أن يعد لحناً، وإن كان مثله بعيداً.

(٦) في الأصل: يعيمون، وهو خطأ.

(٧) كذا قال !! وهو غير دقيق، فقد وافق أبو عمرو في إبدال الهمزة واواً هنا ورش عن نافع من السبعة، انظر السبعة ١٣٠، والتيسير ٣٤، والنشر ٣٩١/١.

(٨) في الأصل: الهمز، والوجه ما أثبت.

(٩) جاء «الذئب» في القرآن الكريم في سورة يوسف ١٢: ١٣، ١٤، ١٧.

(١٠) جاء «البئر» في القرآن الكريم في سورة الحج ٢٢: ٤٥.

ووقع في الأصل بعد قوله «والبئر» ما يأتي: «وقوله ﴿بعذاب بئس﴾».

وغلب على ظني أنها زيادة من بعض من وقف على كلام المؤلف هنا، لأن ذلك خطأ يجعل عنه المؤلف، ولعل عدم ذكره فيما يأتي عقب «البئر» مما يشهد لما قلت. وذلك أن قوله تعالى في سورة الأعراف ٧: ١٦٥ ﴿بعذاب بئس﴾ قرأه أبو عمرو ﴿بئيس﴾، أما ﴿بئس﴾ فقراءة ابن عامر، وقرأ نافع ﴿بئس﴾ بياء غير مهموز، وقرأ أبو بكر عن عاصم بخلاف عنه ﴿بئس﴾، وقرأ الباقون - ومنهم أبو عمرو - ﴿بئس﴾ وهي رواية عن أبي بكر عن عاصم، انظر السبعة ٢٩٦ - ٢٩٧، والتيسير ١١٤، والنشر ٢٧٢/٢ - ٢٧٣، وكشف المشكلات ٤٨٢.

فإن لم يكن ذلك زيادة في كلام المؤلف لم يبعد أن يكون بعضهم قد تصرف فيه، فربما كانت عبارة المؤلف كذا، «وهكذا الذئب والبئر وبئس» ثم ترك ذكر «بئس» في آخر كلامه اكتفاء بالذئب والبئر. و «بئس» جاء في سورة البقرة ٢: ١٠٢، ١٢٦، ٢٠٦ وفي غيرها، انظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ١١٣ - ١١٤. ومذهب أبي عمرو إبدال الهمزة فيه بياء.

(١١) كذا قال ! وهو غير دقيق، فورش عن نافع من السبعة أيضاً يبدل الهمزة في البئر والذئب وبئس، وأبدلها الكسائي في الذئب وحده، انظر السبعة ١٣١، والتيسير ٣٦ - ٣٧، والنشر ٣٩١/١ - ٣٩٥.

(١٢) زيادة يقتضيها السياق.

(١٣) في قوله تعالى ﴿لا شية فيها﴾ [سورة البقرة ٢: ٧١]. وانظر ما يأتي في المتن برقم

[١٨].

(١٤) في قوله تعالى: ﴿أفأمنوا أن تأتيهم غاشية﴾ [سورة يوسف ١٢: ١٠٧]، و «هل أتاك

حديث الغاشية﴾ [سورة الغاشية ٨٨: ١]. ورسم في الأصل: يومنون .... شية وغاشية، فرسمتها بزيادة حرف فيها لقول المؤلف.

(١٥) لما كانت الباء في «يومنون» متحركة بالضممة وبعدها همزة ساكنة وكانت الشين في

«شية» و «غاشية» مكسورة وبعدها بياء مفتوحة = كان حق ضمة الباء وكسرة الشين أن يلفظ بهما كاملتين من غير إشباع زائد ولا تمطيط بالغ يوجبان الإتيان بعد الضمة بواو وبعد الكسرة بياء، انظر

التحديد في الإتيان للداني ٢٠٣، وانظر ما يأتي في المتن برقم [١٨] والتعليق عليه.

(١٦) في الأصل: وأطيل عليه الكلام فيه، بإقحام «عليه».

(١٧) الياءات المذكورة في هذه الفقرة من الياءات التي تسمى في اصطلاح القراء «الزوائد» وهي التي لم تثبت في رسم المصحف واختلف في إثبات بعضها وحذفه في القراءة في الوصل أو في الوصل والوقف، انظر النشر ١٧٩/٢ - ١٨٠.

والظاهر أن ممن أراده المؤلف بـ «العامه» من يقرأ بقراءة بعض أئمة القراءة من السبعة أو غيرهم فيثبت الياء في مواضع قراءة إمامه فيها بالحذف أو يحذف الياء في مواضع قراءة إمامه فيها بالإثبات، وإن وافق في ذلك بعض من خالف إمامه فيه.

(١٨) انظر المقنع ٤٥، وجمال القراء ٦٢٩، والإتحاف ٣٥٤/١.

(١٩) أثبتها يعقوب في الوقف، وحذفها الباقيون في الحالين، انظر الإتحاف ٥٣٠/١.

(٢٠) رسم في الأصل: واخشوني، ورسم المصحف بلا ياء.

(٢١) قرأ أبو عمرو من السبعة وأبو جعفر من العشرة بإثبات الياء في الوصل وأثبتها يعقوب في الحالين، انظر النشر ٢٥٦/٢، والإتحاف ٥٣٥/١.

(٢٢) رسم في الأصل: يهدي، وهو خطأ.

(٢٣) انظر المقنع ٤٥، وجمال القراء ٦٣٠، والإتحاف ٧٣/٢.

(٢٤) في الأصل: حذفه، وهو وإن كان جائزاً فالوجه ما أثبت، انظر ما سلف وما يأتي.

(٢٥) انظر المقنع ٤٥، وجمال القراء ٦٣٠.

(٢٦) انظر المقنع ٤٦، وجمال القراء ٦٣٠.

(٢٧) رسم في الأصل: من يهدي، وهو خطأ. ورسم فيه: المهتدي، ورسم المصحف بلا

ياء.

(٢٨) التلاوة في الإسراء: ومن، بالواو.

(٢٩) أثبت الياء في «المهتدي» وصلماً نافع وأبو عمرو من السبعة وأبو جعفر من العشرة، وأثبتها في الحالين يعقوب من العشرة، انظر النشر ٣٠٩/٢، ٣١٦، والإتحاف ٢٠٥/٢، ٢١١.

(٣٠) هو كما قال، فمن قرأ بفتح الميم والتشديد كان لاحقاً. وعزي إلى ابن الزبير أنه قرأ

«تماسكوهن»، انظر شواذ ابن خالويه ١٤، ولم ينسبها العكبري في إعراب القراءات الشواذ ٢٥٠.

(٣١) كلمة «سورة» كتبت في الأصل فوق «في» وزدت «البقرة».



- (٣٢) انظر الإتحاف ٦٨/٢، وغاية الاختصار ٥٠٠ وفيه أنها قراءة المفضل عن عاصم أيضاً.
- (٣٣) من السبعة، وهي قراءة يعقوب من العشرة، انظر السبعة ٢٩٧، وغاية الاختصار ٦٨٠، والإتحاف ٥٣٥/٢.
- (٣٤) من السبعة وأبي جعفر من العشرة، انظر السبعة ١٣٠ - ١٣١، والمبسوط ١٠٤، ١٠٨، والنشر ٣٩٥/١، والإتحاف ٢٠٣/١.
- (٣٥) في الأصل: فليؤده، وهو خطأ.
- (٣٦) من السبعة وأبي جعفر من العشرة، انظر السبعة ١٣٠ - ١٣١، والمبسوط ١٠٤، ١٠٨، والنشر ٣٩٥/١، والإتحاف ٢٠٣/١.
- (٣٧) من طريق الأصبهاني عنه وهي قراءة أبي جعفر من العشرة، انظر النشر ٣٩١/١، والإتحاف ٥٤٣، ٢٠٠/١.
- (٣٨) وغيرها، انظر ما جاء في القرآن من ﴿وهو﴾ و ﴿فهو﴾ في معجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم ٦٨٢ - ٦٩١.
- (٣٩) كذا قال ابل إلا أبا عمرو والكسائي وقالون عن نافع من السبعة وأبا جعفر من العشرة فإنهم أسكنوا الهاء، انظر السبعة ١٥٠، والنشر ٢٠٩/٢، والإتحاف ٣٨٣/١ - ٣٨٤، وكشف المشكلات ٢٩.
- (٤٠) يريد أهل العربية الذين تكلموا على وجوه القراءات وعللها وحججها، وهو منهم، قال في كشف المشكلات ٢٩. «وصار قوله ﴿وهو﴾ بمنزلة عَضُدٌ وهم يقولون في عَضُدٍ عَضُدٌ بالإسكان، وهكذا الخلاف في فهو وفي فهي، فقولهم فهي بمنزلة فَخِذٍ وَكَبِدٍ وهم يقولون فَخِذٌ وَكَبِدٌ» اهـ وانظر الحجة ٤٠٦/١ - ٤٠٧.
- (٤١) زيادة يقتضيها السياق.
- (٤٢) إشباعاً زائداً يوجب الإتيان بعد الضمة بواو وبعد الكسرة بياء وهو لحن، انظر ما سلف في المتن برقم [١] وما يأتي برقم [١٨].
- (٤٣) هذه رواية شاذة عن يعقوب، انظر شواذ ابن خالويه ١٩، وإعراب القرآن للنحاس ٣٠٦/١، والبحر ٣٩٩/٢، والدر المصون ٦٧/٣، وهي بلا نسبة في إعراب القراءات الشواذ ٣٠٦/١ - ٣٠٧، والتبيان ٢٤٦/١.
- (٤٤) وأجيز أن يكون ﴿جنات﴾ منصوباً على إضمار أعني أو على أنه بدل من محل قوله ﴿بخير﴾ في قوله ﴿أؤنبئكم بخير من ذلكم﴾ ومحله النصب، انظر المصادر السالفة.
- (٤٥) عز ابن مهران في المبسوط ١٩٩، والغاية ٢٤٦ وأبو العلاء الهمداني العطار في غاية

الاختصار ٤٨٥ القراءة بالرفع إلى البرجمي والأعشى عن أبي بكر عن عاصم. ولم يذكر غيرهما فيما أعلم هذه الرواية عن أبي بكر، فلم يذكروا هذا الحرف في كتبهم فلا اختلاف فيه عندهم عن أحد من العشرة. وقد أغرب النحاس بقوله في إعراب القرآن ٨٦/٢ إن الرفع هو «الصحيح من قراءة عاصم»!؟.

وعزيت القراءة بالرفع إلى علي وابن مسعود وأبي عبد الرحمن السلمي والمطوعي والحسن والأعمش ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، انظر شواذ ابن خالويه ٣٩، والمبسوط ١٩٩، والإتحاف ٢٤/٢، وإعراب القرآن ٨٦/٢، والبحر ١٩٠/٤، والدر المصون ٧٥/٥ - ٧٦.

ورويت من بعض الطرق الشاذة عن عاصم ويعقوب والكسائي وأبي جعفر وابن محيصة، انظر ما نقله محقق الغاية عن الكامل للهدلي، وفيه نسبتها إلى أبي حيوة وابن أبي عبلة وآخرين. ولم أجد نسبتها إلى العطاردي.

(٤٦) هذا مذهب أبي عبيد وأبي حاتم في تأويل القراءة بالرفع، فأنكرها حتى قال أبو حاتم: «هي محال لأن الجنات لا تكون من النخل» اهـ فقال النحاس: «والقراءة جائزة»، وليس التأويل على هذا، ولكنه رفع بالابتداء والخبر محذوف أي ولهم جنات» اهـ عن إعراب القرآن ٨٦/٢. وقيل في تأويلها غير ذلك، انظر البحر والدر.

(٤٧) لم يقع لفظ «أنشأ» في سياق الآيات، وأراد المؤلف أن ﴿جنات﴾ بالنصب محمول على معنى الإخراج في قوله تعالى: ﴿نخرج منه حباً متراكباً﴾. قال المؤلف في الجواهر ٥٢٠ - وهو إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، انظر مقدمة تحقيق كشف المشكلات 41 - 40: «وقوله ﴿وجنات من أعناب﴾ محمول على معنى الإخراج، يبين ذلك قوله: ﴿فأنشأنا لكم به جنات من نخيل وأعناب﴾ [سورة المؤمنون ٢٣: ١٩]....» اهـ.

(٤٨) سياق الآية: ﴿نخرج منه حباً متراكباً ومن النخل من طلعتها قنوان دائية وجنات من أعناب والزيتون والرمان﴾.

(٤٩) قوله «وهما لا يرفعانهما» يريد من قرأ ﴿وجنات﴾ بالرفع. وقد عزاها في كشف المشكلات إلى الأعمش والأعشى، وعلى ما فيه تكون العبارة هنا صواباً، لكن وقع كلامه هنا بزيادة نسبتها إلى العطاردي، ولم أجدها عنه، وعليه فالصواب: وهم لا يرفعونهما. وأخشى أن يكون العطاردي مزيداً في كلامه. ولا يرفع الزيتون والرمان أحد.

(٥٠) على قراءة الجمهور. وقد روي عن الحسن أنه قرأ ﴿وجنات﴾، انظر شواذ ابن خالويه ٦٦، والبحر ٥ / ٣٦٣، وروي عنه أنه قرأ: «وقطعاً متجاورات وجنات» انظر الإتحاف ١٥٩/٢. قال النحاس: «ويجوز ﴿وجنات﴾ على وجعل فيها جنات، ويجوز أن يكون في موضع خفض عطفاً على

﴿كل الثمرات﴾ « اه، وانظر إعراب القراءات. الشواذ ٧٢١ - ٧٢٢.

(٥١) في الأصل: لهم، والتلاوة بالواو.

(٥٢) اختلف في كسر السين وفتحها من مضارع حسب حيث وقع، فقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة من السبعة وأبو جعفر من العشرة بفتح السين، وقرأ الباقون بكسرها، انظر السبعة ١٩١ - ١٩٢، والنشر ٢/٢٣٦، والإتحاف ١/٤٥٧، وكشف المشكلات ١٩٤.

(٥٣) هو كما قال، انظر النشر ٢/٢٤٤، والإتحاف ١/٤٩٥، وكشف المشكلات ٢٧٦. وفي النشر أنه قد اختلف عن الحلواني عن هشام عن ابن عامر من طرق المغاربة والمصريين، فروي عن ابن عبدان عن الحلواني بالتاء كحمزة، ووافق حمزة المطوعي عن الأعمش من الأربعة عشر أيضاً، انظر الإتحاف.

(٥٤) في الأصل: ابن بحرية الحمصي، ولعل الصواب ما أثبت. وهو أبو بحرية عبد الله بن قيس السكوني الكندي الحمصي صاحب الاختيار في القراءة، تابعي مشهور، ترجمته في غاية النهاية ١/٤٤٢ برقم ١٨٥٠. ولم أجد نسبة هذه القراءة إليه.

(٥٥) وسورة الإسراء ١٧: ٥٥.

(٥٦) داود اسم أعجمي لايهمز، انظر التاج (دود). ويكتب بواو واحدة، وقد كتب بواوين، انظر أدب الكاتب ٢٤٢.

(٥٧) انظر الآيات التي جاء فيها داود في المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ٢٦٤.

(٥٨) انظر الكلام عليها في كشف المشكلات ٣٧٣ - ٣٧٤ والمصادر المذكورة ثمة.

(٥٩) لأعرف أحداً قرأ بغير ذلك. فربما كان بعض العامة في زمان المؤلف يقرأ «أنفسكم» برفع السين.

(٦٠) الخبر في مختصر تاريخ دمشق ٩/١٨٢ - ١٨٦، وتهذيب تاريخ دمشق ٦/٤٥ - ٤٨، وترجمة عمر في تاريخ دمشق المجلد ٥٣/٨٤، ٢٨٦، والإصابة ٢/٣ وفيه تخريج ابن حجر له، ومنح المدح ١١٨، وكنز العمال ١٢/٥٧١ - ٥٧٣ في الآثار ذوات الأرقام ٣٥٧٨٨، ٣٥٧٨٩، ٣٥٧٩٠، ٣٥٧٩١ و ١٢/٥٨١ - ٥٨٢ في الأثر ذي الرقم ٧٥٨٠٩. وذهب ابن حزم في جمهرة أنساب العرب ١٨٤ إلى أن هذا الخبر لا يصح. وقوله «سارية الجبل» في الشعر والشعراء ٧٣٧.

(٦١) رسم في الأصل: الدلي، فيحتمل أن يقرأ «الدُّلي» و «الدُّلي» وكلاهما يقال في النسبة إلى الدُّل (أو الدليل) بن بكر بن عبد مناة، والأشهر الدُّولي، انظر الأنساب ٥/٣٦٤ - ٣٦٧، واللباب ٢/٥١٤ - ٥١٥، والإكمال ٣/٣٤٦ - ٣٤٨ وغيرها من المصادر المذكورة في التعليق على «أخبار في النحو» ٣٣.

(٦٢) انظر ترجمته في مختصر تاريخ دمشق ٩/١٨٢ - ١٨٦، وتهذيب تاريخ دمشق ٦/٤٥ - ٤٨، والإصابة ٢/٢-٣ برقم ٣٠٣٤.

(٦٣) البيت من أبيات رواها مصعب الزبيري لسارية بن زنيم، انظر الإصابة ٢/٢، ومنح المدح ١٢٩. ورواها عمر بن شبة لأنس بن زنيم وحزم بنسبتها إليه، انظر الإصابة ٣/٢، وهي له في السيرة النبوية ٤/٦٦، ومنح المدح ٤٥. وعند صاحب الخزانة ٣/١٢١ بولاق ٦/٤٧٣ هارون أنه مضاف إلى جده وهو أنس بن أبي أناس بن زنيم؟

وعزي البيت إلى أبي أناس بن زنيم في الشعر والشعراء ٧٣٧، وجمهرة أنساب العرب ١٨٤ - ١٨٥، وتوضيح المشتبه ١/٢٨٧ وفيه أنه ابن أخي سارية؟

ويروى البيت لابن أبي أناس كما قال ابن عساكر، وهو أنس بن أبي أناس بن زنيم في المؤلف والمختلف ٥٥، وهو أسيد بن أبي أناس في الإصابة ١/٤٧ برقم ١٧٥. وعزاه دعبل إلى أنس بن أسيد بن أبي أناس، انظر الإصابة ١/١٣٢ برقم ٥٦٠.

(٦٤) كذا قال ١ و «أسود بن زنيم» لم أجده. ولا اختلاف في أن الخبر جرى لعمر مع سارية بن زنيم، وهو أبو زنيم. وأخشى أن يكون المؤلف قد سها عن موضع الاختلاف، فقد اختلف في قائل الأبيات، ولم يذكروا اختلافاً في المكنى بأبي زنيم، انظر التعليق السالف.

(٦٥) كأنه كذلك في الأصل.

(٦٦) في رواية خارجة عنه، انظر السبعة ٢٧٨، والمبسوط ٢٠٧، والإتحاف ٢/٤٤. وعدها ابن مجاهد لحناً، وعدها ابن مهران والبنا غلطاً على نافع. قال ابن مهران: «لأن الرواة الثقات كلهم على خلاف ذلك...».

(٦٧) قرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم من السبعة وخلف من العشرة ﴿يُضِلُّ﴾ بضم الياء وفتح الضاد، وقرأ باقي السبعة وأبو جعفر من العشرة ﴿يُضِلُّ﴾ بفتح الياء وكسر الضاد، انظر السبعة ٣١٤، والنشر ٢/٢٧٩، والإتحاف ٢/٩١.

(٦٨) في الأصل: والسمع، وهو خطأ.

(٦٩) انظر النشر والإتحاف. وذكر ابن مهران في المبسوط ٢٢٦ والغاية ٢٦٨ أن هذه قراءة رويس عن يعقوب، أما رواية روح وزيد عن يعقوب فهي بفتح الياء وكسر الضاد.

(٧٠) قوله «خارج عن السبعة» لعل وجهه «خارجة» أو «خارج السبعة».

(٧١) لا أعرف أحداً نسب هذه القراءة إلى ابن محيصن. وعزاها ابن خالويه في شواذه ١٣٠ إلى أبي حيوة، وزاد أبو حيان في البحر ٧/٣٩٥ نسبتها إلى ابن عباس والحسن بخلاف عنهما. وهي بلا نسبة في إعراب القراءات الشواذ ٢/٣٩٥.

(٧٢) لم أجد هذه الرواية عن المفضل عن عاصم. والذي وجدته أن جبلة بن مالك عن المفضل قرأ «ألم تعلموا» بالثاء على الخطاب، انظر غاية الاختصار ٥٠٩. وعزيت القراءة بكسر الهمزة إلى ابن أبي عجلة ومحبوب بن الحسن وأبي عبيدة عن أبي عمرو، انظر البحر ٦٥/٥، والدر المصون ٧٩/٦، وهي بلا نسبة في معاني القراءات للأزهري ٤٥٩/١ - ٤٦٠، وإعراب القراءات الشواذ ٦٢٤/١.

(٧٣) قرأ فأنة بفتح الهمزة عاصم وابن عامر من السبعة ويعقوب من العشرة، انظر السبعة ٢٥٨، وغاية الاختصار ٤٨٠، والنشر ٢٥٨/٢.

(٧٤) انظر الإتحاف ١٠١/٢، والبحر ١١٩/٥ وفيه أنها رويت عن ابن كثير أيضاً وهي رواية شاذة عنه. وهي بلا نسبة في إعراب القراءات الشواذ ٦٣٦/١.

(٧٥) وضمها فيه قراءة شاذة حكها أبو معاذ ولم يسم من قرأ بها، انظر شواذ ابن خالويه ١٠٣، والبحر ٤٨٣/٦.

(٧٦) في الأصل: أو لا تكون، والصواب ما أثبت لأنه معطوف على ﴿يلقى﴾ المعطوف على ﴿أنزل﴾، قال المؤلف في كشف المشكلات ٩٦٦ - ٩٦٧: «... والتقدير أو لولا يلقي إليه كثر.... وكلاهما داخل في التحضيض وليس بجواب له» اهـ.

(٧٧) هو كما قال.

(٧٨) إلا ماروي عن الأعمش أنه قرأ ﴿ساحر﴾، انظر المبسوط ٢١٢.

(٧٩) قرأ حمزة والكسائي من السبعة وخلف من العشرة ﴿سحار﴾ وقرأ الباقون ﴿ساحر﴾، انظر السبعة ٢٨٩، والمبسوط ٢١٢، ومعاني القراءات للأزهري ٤١٦/١، وإعراب القراءات السبع لابن خالويه ١٩٩/١.

(٨٠) والرفع قراءة شاذة حكها أبو معاذ، انظر شواذ ابن خالويه ١١٠. وعزيت إلى عيسى بن عمر في البحر ٨٦/٧، وزاد القرطبي في تفسيره ٢١٨/١٣ نسبتها إلى المحدثي ونصر بن عاصم. وهي بلا نسبة في إعراب القراءات الشواذ ٢٤١/٢.

(٨١) هو كما قال. ولم يذكر أحد عرفته القراءة بفتح الحاء.

(٨٢) كان في الأصل: وكسرها، وهو خطأ من الناسخ.

(٨٣) انظر كلام المؤلف عليها في موضعها من كشف المشكلات ١٤٧٣ - ١٤٧٤. وبين ثمة أن المراد بـ «إشباع الدال» في العاديات الإتيان بكسرتها محضة أي كاملة من غير إشباع زائد ولا تمطيط بالغ يوجبان الإتيان بعدها بياء، وانظر ما يأتي في الحاشية الآتية برقم (٨٥).

وكنت قد علقت على قول المؤلف في كشف المشكلات: «ونسي الجاهل نص الأئمة على



اختلاس الدال ...» بقولي: «لم أصب كلامهم في هذا...»، فيغير هذا ويحال ثمة على كتاب التحديد للداني، وكمال القراء للسخاوي، انظر ما يأتي في الحاشية (٨٥).

(٨٤) في الأصل: فالكسر، والصواب ما أثبت.

(٨٥) قال أبو عمرو الداني في كتابه «التحديد في الإتيان والتسديد في صنعة التجويد» ٢٠٣ - ٢٠٤: «فأما المحرك من الحروف بالحركات الثلاث: الفتحة والكسرة والضمة = فحقة أن يلفظ به مشبعاً، ويؤتى بالحركات الثلاث كوامل من غير اختلاس ولا توهين يؤول إلى تضعيف الصوت بهن ولا إشباع زائد ولا تمطيط بالغ يوجب الإتيان بعدهن بألف وياء وواو غير ممكنات فضلاً عن الإتيان بهن ممكنات... وأما المختلس [كذا] حركته من الحروف فحقه أن يسرع اللفظ به إسراعاً يظن السامع أن حركته قد ذهب من اللفظ لشدة الإسراع وهي كاملة في الوزن في الحقيقة إلا أنها لم تمطط ولا تُرسلَ بها فخفي إشباعها ولم يتبين تحقيقها...» اهـ. ونقل علم الدين السخاوي في جمال القراء وكمال الإقراء ٥٣١ كلام الداني، ثم قال السخاوي: «ومما ينبغي أن لا تشيع الكسرة في نحو ﴿لاشية فيها﴾ و ﴿الغاشية﴾ و ﴿دية﴾ ونحو ذلك من الكسرات الكائنة قبل هذه الياء المفتوحة لثلاث تشيع الكسرة فتولد منها ياء ساكنة قبل الياء المفتوحة، وذلك لحن... فعلى هذا تكون الكسرة في نحو ﴿والعاديات﴾ مختلصة وفي نحو ﴿فالمغيرات﴾ مشبعة...» اهـ.

(٨٦) رسم في الأصل: لاتأمنا، وهو خطأ. وأصل لاتأمنا: لاتأمنا فسكنت النون الأولى وهي لام الفعل فأدغمت في النون من الضمير «نا».

(٨٧) انظر السبعة ٣٤٥، والحجة ٤/٤٠٠، وغاية الاختصار ٥٢٦، والنشر ٣٠٤/١، والإتحاف ١٤١/٢.

(٨٨) لم يذكروا اختلافاً عن أحد من رواة السبعة في هذا الحرف وفيهم الحلواني عن قالون عن نافع، إلا ابن مهران الذي ذكر في المبسوط ٢٤٤ - ٢٤٥ والغاية ٢٨٥ أن الحلواني عن قالون قرأ بالإدغام من غير إشمام، وهي قراءة أبي جعفر من العشرة. قال ابن الجزري: «وانفرد ابن مهران عن قالون بالإدغام المحض كقراءة أبي جعفر وهي رواية أبي عون عن الحلواني وأبي سليمان وغيره عن قالون، والجمهور على خلافه، والله أعلم» اهـ.

(٨٩) انظر السبعة ٦٦٦، والنشر ٣٩٦/٢، والإتحاف ٥٨٠/٢.

(٩٠) هذه رواية محمد بن حبيب الشموني عن الأعشى عن أبي بكر عن عاصم ورواية عبد الحميد بن صالح البرجمي عن أبي بكر، انظر المبسوط ٤٥٦، والغاية ٤٢٧ وغاية الاختصار ٧٠٢، وهي قراءة روح عن يعقوب، انظر المصادر السالفة والنشر والإتحاف. وروى محمد بن غالب عن الأعشى عن أبي بكر ﴿عذراً﴾ ساكن الذال مثل رواية حماد ويحيى عن أبي بكر، انظر المبسوط.

(٩١) من قوله تعالى: ﴿فالملقىات ذكراً. عذراً أو نذراً﴾.

(٩٢) قرأ ﴿نُذْرًا﴾ بإسكان الذال أبو عمرو وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم من السبعة وخلف من العشرة، وقرأ الباقون بالضم، انظر المصادر السالفة.

(٩٣) ومواضع أخر، انظر معجم الألفاظ والضمائر في القرآن الكريم ٨٠٣ - ٨٠٤.

(٩٤) أي كسرة الحرف الذي قبل الهاء، ولا يشبع مثلها إشباعاً تتولد منه ياء فذلك لحن،

انظر ما سلف في المتن برقم [١٨] والتعليق عليه.

(٩٥) قرأ بإسكان الهاء أبو عمرو وحمزة وأبو بكر عن عاصم عن السبعة، وقرأ بالاختلاس

قالون عن نافع من السبعة ويعقوب من العشرة، وقرأ بالإشباع ابن كثير والكسائي وحفص عن عاصم وورش عن نافع من السبعة وخلف من العشرة، واختلف عن هشام وابن ذكوان عن ابن عامر من السبعة فروي عن هشام الإسكان والاختلاس والإشباع، وروي عن ابن ذكوان الاختلاس والإشباع، واختلف عن أبي جعفر من العشرة فروي عنه الإسكان والاختلاس. انظر مذاهبهم في الهاء المتصلة بالفعل المجزوم في السبعة ٢٠٧ - ٢١٢، والمبسوط ١٦٥ - ١٦٧، وغاية الاختصار ٧٨٣، والنشر

٣٠٥/١ - ٣١٣، والإتحاف ١٥٠/١ - ١٥١، وكشف المشكلات ١٤٧٤.

(٩٦) أي كسرهما ووصلها بياء.

(٩٧) هو كما قال. على أن ترك الهمز روي من بعض الطرق عن بعض السبعة، فروي عن

الأصبهاني عن ورش عن نافع، وعن الأعشى عن أبي بكر عن عاصم، وعن حمزة عند الوقف عليه، انظر المبسوط ١٠٤ - ١١١، والنشر ٣٩٠/١ - ٣٩١، ٤٢٨ - ٤٢٩، والإتحاف ١٩٩/١ - ٢٠٣، ٥٤٣.

(٩٨) من جمهور القراء. والقراءة بحذف همزة الاستفهام شاذة عزيت إلى عيسى بن عمر

وطلحة بن مصرف، ففي البحر ١٦٧/٥، عن اللوامح لأبي الفضل الرازي: «عيسى البصري وطلحة ﴿أمتمم به الآن﴾ بوصل الهمزة من غير استفهام بل على الخبر فيكون نصبه على الظرف من أمتم المذكور. وأما في العامة فنصبه بفعل مضمير يدل عليه أمتم المذكور لأن الاستفهام قد أخذ صدر الكلام فيمنع ما قبله أن يعمل فيما بعده» اهـ.

(٩٩) انظر غاية الاختصار ٥٠٤، والنشر ٢٧٦/٢. ولم يذكر ابن مهران في المبسوط ٢٢١

اختلافاً عن يعقوب أنه بالتاء.

(١٠٠) هذه رواية ابن مجاهد عن الخزاز عن هبيرة عن حفص عن عاصم، انظر السبعة

٣٧١.

(١٠١) هذه رواية جبلة بن مالك عن المفضل عن عاصم، انظر غاية الاختصار ٦٨٤.

(١٠٢) على الالتفات بالانتقال من الخطاب إلى الغيبة، انظر الجواهر ٩٢٣ (الجواهر هو

إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، انظر مقدمة تحقيق كشف المشكلات 41-40).

(١٠٣) قرأ بالياء ابن كثير وحمزة والكسائي من السبعة وخلف ورويس عن يعقوب من العشرة، وقرأ الباقون بالتاء على الخطاب، ويعقوب على أصله في فتح حرف المضارعة وكسر الجيم على البناء للفاعل، انظر السبعة ٥٨٩، والتذكرة ٥٤٧، وغاية الاختصار ٦٥٣، والمبسوط ٣٩٩ - ٤٠٠، والإتحاف ٤٦٠/٢، والنشر ٣٧٠/٢.

(١٠٤) انظر المحتسب ٢٨٩/٢، وإعراب القرآن ٢٥٢/٤، والبحر ١٤٣/٨، وهي بلا نسبة في إعراب القراءات الشواذ ٥١٤/٢.

(١٠٥) خرجها أبو حاتم ومن وافقه على أن المتين بالجر صفة للمرفوع قبله وهو «ذو» وجرّ على الجوار، وأنكره النحاس وقال: «والجوار لا يقع في القرآن ولا في كلام فصيح» اهـ وانظر التعليق على الجر على الجوار في كشف المشكلات ٣٤١.

وذهب الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٥٩/٥ ووافقه النحاس وغيره إلى أنه صفة للقوة على المعنى لأن تأنيث القوة غير حقيقي أي ذو الاقتدار المتين أي الشديد، وقدره غيره: ذو الإبرام المتين، انظر إعراب القرآن للنحاس.

(١٠٦) زيادة مني.

(١٠٧) في الأصل: فلا يستعجلون، وهو خطأ.

(١٠٨) انظر النشر ١/١٨٢ - ١٩٠، وانظر ماسلف في المتن برقم [١].

(١٠٩) لأعرف المعنى بالخطاب.

(١١٠) وهو الخطيئة، ديوانه ٢٨٤، والكامل ٧٢٠، والرواية: لا يعدم.

(١١١) وهو سليط بن سعد فيما سيأتي في المتن، وتاريخ الطبري ٦٦/٢، والأغاني ٢/١٤٥، وأمالي ابن الشجري ١/١٥٢، والمقاصد النحوية ٢/٤٩٥، والخزانة ١/١٤٢، وسفر السعادة ٣٠٤.

(١١٢) كذا وقع هنا، والرواية: «أبا الغيلان عن كبر»، وكأن الناسخ كتبه العُربان؟.

(١١٣) لم أصب ما عزاه إلى سيبويه في الكتاب. أما سنمّار فقد ذكره في الأبنية من كتابه ٣٣٨/٢ قال: «ويكون على فعّال في الاسم والصفة فالاسم الجنبار والسنمّار...» اهـ. وأما زمكاه فذكرها سيبويه في باب ما لحقته ألف التأنيث بعد ألف فمنعه ذلك من الانصراف في المعرفة والنكرة من كتابه ٩/٢ قال: «...ومنه زمكاه وبروكاه...» اهـ. ثم ذكر سيبويه في هذا الموضع أن «الألفين لا تزدان أبداً إلا للتأنيث ولا تزدان ليلحقا بنات الثلاثة بسرداح ونحوها» اهـ وأحشى أن يكون المؤلف قد حكى كلام سيبويه بمعناه.

(١١٤) انظر خبره في تاريخ الطبري ٦٥/٢، والأغاني ٤٤/٢، ومعجم البلدان ٤٠١/٢ (الخورنق)، والمعرب ١٩٥، وسفر السعادة ٣٠٤ والمصادر المذكورة فيه. وقيل: سمار غلام أحيحة بن الجلاح الأنصاري، انظر شرح أشعار الهذليين ٧٤٦ وعنه في المعرب وسفر السعادة. ورواية المؤلف للخبر قريبة مما في تاريخ الطبري والأغاني. وقوله «سماراً» صوابه «سمار» لأنه علم أعجمي.

(١١٥) في الأصل: البدن، وهو تحريف. والبديء: الأول كما قال ابن حبيب في المحبر ٣٥٨. وكذا هو في بعض نسخ تاريخ الطبري وأثبتته محققه البدء من بعض النسخ، انظر تاريخ الطبري ٦١، ٥٣/٢.

(١١٦) العبارة في تاريخ الطبري والأغاني: يدور مع الشمس حيث دارت.

(١١٧) لم أجد هذا القول.

(١١٨) كذا صورته في الأصل؟

(١١٩) في الأصل: يتيماً، وهو تحريف.

(١٢٠) كأنه كذلك في الأصل؟

(١٢١) فقالت جزاء سمار، والمثل في الأمثال لأبي عبيد ٢٧٣، وجمهرة الأمثال ٣٠٥/١، ومجمع الأمثال ١٥٩/١، والمستقصى ٥٢/٢، وثمار القلوب ٢٤٨/١، وتمثال الأمثال ٤١١/٢، وسمط الآلي ٤٠٥.

(١٢٢) سلف البيت قبل قليل وتخريجه في الحاشية (١١١).

## المصادر

- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، لأحمد بن محمد البنا، تحقيق د. شعبان إسماعيل، عالم الكتب ومكتبة الكليات الأزهرية ببيروت ١٩٨٧.
- أخبار في النحو، رواية أبي طاهر عبد الواحد بن عمر بن أبي هاشم عن شيوخه، تحقيق د. محمد أحمد الدالي، الجفان والجاني للطباعة والنشر، قبرص ١٩٩٣.
- أدب الكاتب، لابن قتيبة، تحقيق د. محمد أحمد الدالي، ط١، مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨٢.
- الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر، مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٣هـ.
- إعراب القراءات السبع وعللها، لابن خالويه، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٩٩٢.
- إعراب القراءات الشواذ، لأبي البقاء العكبري، تحقيق د. محمد السيد عزوز، عالم الكتب بيروت ١٩٩٦.
- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق د. زهير غازي زاهد، ط٣، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية بيروت ١٩٨٨.
- الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني، مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية، مؤسسة جمال للطباعة بيروت.
- الإكمال، لابن ماکولا، تحقيق الشيخ عبد الرحمن المعلمي اليماني، حيدرآباد ١٩٦٧، وحقق الجزء السابع وهو الأخير نايف العباس، الناشر محمد أمين دمج، بيروت.
- أمالي ابن الشجري، تحقيق د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٩٩٢.
- الأمثال، لأبي عبيد، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث بدمشق ١٩٨٠.
- الأنساب، للسمعاني، تحقيق الشيخ عبد الرحمن المعلمي اليماني وآخرين، الناشر أمين دمج بيروت ١٩٨٠.
- البحر المحيط (تفسير البحر المحيط)، لأبي حيان الأندلسي، مطبعة السعادة بمصر، طبعة مصورة عنها، دار الفكر بيروت ١٩٧٨.
- تاريخ الطبري (تاريخ الرسل والملوك)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ط٤، ١٩٧٩.
- تاريخ مدينة دمشق، لابن عساكر (بعض المجلد ٥٢ والمجلد ٥٣)، تحقيق سكينه الشهابي، مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٩٤.



التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، تحقيق علي محمد الجاوي، عيسى الباني الحلبي  
بمصر ١٩٧٦.

التحديد في الإتقان والتسديد في صنعة التجويد، لأبي عمرو الداني، تحقيق د. أحمد عبد التواب  
الفيومي، مكتبة وهبة بالقاهرة ١٩٩٣.

التذكرة في القراءات الثمان، لابن غلبون، تحقيق أيمن رشدي سويد، الجماعة الخيرية لتحفيظ  
القرآن الكريم بجدة ١٩٩١.

تمثال الأمثال، لأبي المحاسن محمد بن علي العبدري الشيبسي، تحقيق د. أسعد ذيبان، دار المسيرة  
بيروت ١٩٨٢.

التمهيد في علم التجويد، لابن الجزري، تحقيق غانم قدوري حمد، مؤسسة الرسالة ببيروت  
١٩٨٦.

تهذيب تاريخ دمشق، لعبد القادر بدران، طبعة مصورة، دار المسيرة ببيروت ١٩٧٩.  
توضيح المشتبه، لابن ناصر الدين، تحقيق محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة ببيروت  
١٩٨٣.

التيسير في القراءات السبع، للداني، عني بتصحيحه أوتوبرتزل، استانبول ١٩٢٠.  
جمال القراء وكمال الإقراء، لعلم الدين السخاوي، تحقيق د. علي حسين البواب، مكتبة الخانجي  
بالقاهرة ١٩٨٧.

جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش،  
المؤسسة العربية الحديثة بالقاهرة، ١٩٦٤.

جمهرة أنساب العرب، لابن حزم، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، ط٤، ١٩٧٧.  
الجواهر، لجامع العلوم الأصبهاني (هو المطبوع باسم إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، تحقيق  
إبراهيم الأبياري، القاهرة ١٩٦٣).

الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون  
للتراث بدمشق ١٩٩١.

خزانة الأدب، للبغداد، بولاق ١٢٩٩.

الخصائص، لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية ١٩٢٥.

الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، دار القلم بدمشق  
١٩٨٦ - ١٩٩٤.

ديوان الخطيئة، تحقيق نعمان أمين طه، مكتبة الباني الحلبي بمصر ط١، ١٩٥٨.

- السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق د. شوقي ضيف، ط١، دار المعارف بمصر ١٩٧٢.
- سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق د. حسن هندراوي، دار القلم بدمشق ١٩٨٥.
- سفر السعادة وسفير الإفادة، لعلم الدين السخاوي، تحقيق د. محمد الدالي، ط٢ دار صادر بيروت ١٩٩٥.
- سمط اللآلي، لأبي عبيد البكري، تحقيق عبد العزيز الميمني، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة ١٩٣٦.
- السيرة النبوية، لابن هشام، تحقيق مصطفى السقا وصاحبيه، البابي الحلبي بالقاهرة ١٩٣٦.
- شرح أبيات مغني اللبيب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دفاق، دار المأمون للتراث بدمشق ١٩٧٣.
- شرح أشعار الهذليين، للسكري، تحقيق عبد الستار فراج ومراجعة الشيخ محمود محمد شاكر، دار العروبة بالقاهرة ١٩٦٥.
- الشعر والشعراء، لابن قتيبة، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار المعارف بمصر ١٩٦٦.
- شواذ ابن خالويه = مختصر في شواذ ...
- غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار، لأبي العلاء الحسن بن أحمد الهمداني العطار، تحقيق د. أشرف محمد فؤاد طلعت، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة ١٩٩٤.
- الغاية في القراءات العشر، لابن مهران الأصبهاني، تحقيق محمد غياث الجنبار، ط٢، دار الشواف للنشر والتوزيع، الرياض ١٩٩٠.
- غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري، نشره برجستراسر، مصر ١٩٣٣.
- الكامل، للمبرد، تحقيق د. محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة بيروت، ط٢، ١٩٩٣.
- الكتاب، لسيبويه، بولاق ١٣١٦هـ.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، مكتبة مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٩٦٨.
- كشف المشكلات وإيضاح العضلات، لجامع العلوم الأصبهاني، تحقيق د. محمد أحمد الدالي، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٩٥.
- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، لعلي المتقي الهندي، مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٧٩.
- اللباب في تهذيب الأنساب، لعز الدين بن الأثير الجزري، دار صادر بيروت.
- المؤتلف والمختلف، للآمدي، مكتبة القدسي، طبعة مصورة ١٩٨٢.

- المبسوط في القراءات العشر، لابن مهران الأصبهاني، تحقيق سبيع حاكمي، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨٦.
- مجمع الأمثال، للميداني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية بمصر ١٩٥٥.
- المخبر، لابن حبيب، تحقيق د. إيلزة ليختن شتير، حيدر آباد ١٩٤٢.
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جنبي، تحقيق علي النجدي ناصف وصاحبه، القاهرة ١٣٨٦ هـ.
- مختصر تاريخ دمشق، لابن منظور (الجزء التاسع)، تحقيق د. نسيب نشاوي، دار الفكر بدمشق ١٩٨٥.
- مختصر شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، عني بنشره ج. برجستراسر، مكتبة المتنبى بالقاهرة، طبعة مصورة.
- المختص، لابن سيده، تحقيق الشنيطي وعاونه فيه عبد الغني محمود، بولاق ١٣٢١ هـ.
- المستقصى، للزمخشري، حيد آباد ١٩٦٢.
- معاني القراءات، للأزهري، تحقيق د. عيد مصطفى درويش و د. عوض حمد القوزي، ط ١، دار المعارف بمصر ١٩٩٣.
- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق د. عبد الجليل شلبي، عالم الكتب بيروت ١٩٨٨.
- معجم البلدان، لياقوت الحموي، دار صادر بيروت.
- المعرب، للجواليقي، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٣٦١ هـ.
- المقاصد النحوية، للعيني (بهامش خزانة الأدب ط بولاق)
- المقنع في معرفة مرسوم مصاحف الأمصار مع كتاب النقط، للداني، تحقيق د. عزة حسن، مكتبة النجاح بطرابلس - ليبيا، طبعة مصورة.
- منح المدح، لابن سيد الناس، تحقيق عفت وصال حمزة، دار الفكر بدمشق ١٩٨٨.
- الموضح في وجوه القراءات، لابن أبي مريم، تحقيق د. عمر حمدان الكبيسي، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة ١٩٩٣.
- النشر في القراءات العشر، أشرف على تصحيحه الشيخ علي محمد الضباع، المكتبة التجارية الكبرى بمصر.